مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 25 فبراير 2024

/ mbashir

السندات المصرية الدولارية ترتفع بدعم من "رأس الحكمة" وسط ترحيب بالصفقة

(اقتصاد . العربي الجديد)

ارتفعت السندات السيادية المصرية المقومة بالدولار في تعاملات آخر أيام الأسبوع، بالتزامن مع إعلان الحكومة المصرية عن مشروع استثماري ضخم، في منطقة رأس الحكمة على البحر المتوسط، باستثمارات إماراتية مباشرة تقدر بنحو 35 مليار دولار، يتم بثها خلال شهرين.

وأكد رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، أنّ إجمالي الاستثمارات المتوقعة في المشروع ستصل إلى 150 مليار دولار، على مدار فترة تنفيذه، التي ستصل إلى عدة سنوات، مشيراً إلى أن المشروع سيساعد في تعزيز تدفقات العملة الأجنبية على الدولة، وحل أزمتها.

وأظهرت بيانات "تريدويب" أنّ السندات المقومة بالدولار استحقاق 2050 حققت أكبر مكاسب، إذ ارتفعت بأكثر من سنتين، مسجلة أعلى مستوى لها في عام، رغم ضعف حجم التعاملات.

وقال مدبولي إنّ هذه هي أضخم صفقة استثمار مباشر في تاريخ بلاده، حيث تتسلم مصر الدفعة الأولى منها، بقيمة 35 مليار دولار خلال الشهرين القادمين، منها 24 مليار دولار تأتي في صورة سيولة جديدة، فيما يتم تحويل 11 مليار دولار من ودائع الإمارات لدى البنك المركزي المصري إلى استثمارات في المشروع. وأشار إلى أن مصر ستحتفظ بأحقيتها في حصة من أرباح المشروع تبلغ 35%.

ونقلت "فاينانشال تايمز" البريطانية عن محللين قولهم إنّ "الاستثمار الذي تقوم به شركة الاستثمار الحكومية ADQ، منذ متعثر اتفاق لإتمام أساسي أمر ،الحكمة رأس منطقة في ومالي سياحي مركز بناء إلى تهدف والتي فترة طويلة مع صندوق النقد الدولي، يقضي بحصول مصر على حزمة قروض، من المتوقع أن تتجاوز 10 مليارات دولار.

وأشارت الصحيفة إلى تعليق محمد أبو باشا، رئيس تحليل الاقتصاد الكلي في المجموعة المالية-هيرميس، بنك الاستثمار الشهير في المنطقة: "هذه الصفقة هي القطعة المفقودة من اللغز لتجاوز اتفاقية صندوق النقد الدولي". وأضاف أبو باشا: "ستساعد الصفقة في حل مشكلة الصرف الأجنبي، وتساهم في توفير سيولة كافية من العملة الأجنبية للتحرك نحو التعويم".

وعلى مدار العامين الماضيين، على أقل تقدير، عانت مصر من نقص واضح في العملة الأجنبية، مما أدى إلى ضغوط مستمرة على الجنيه المصري، وعلى الإنفاق الحكومي، والشركات المحلية. وفقد الجنيه خلال العامين 50% تقريباً من قيمته في السوق الرسمية، بينما كان التراجع أكبر بصورة واضحة في السوق غير الرسمية.

وارتفع التضخم إلى مستويات قياسية في الصيف الماضي مقترباً من 40%، بالتزامن مع ارتفاع عبء خدمة الدين، فيما تفاقم نقص العملات الأجنبية بعد فقدان نسبة كبيرة من إيرادات قناة السويس بسبب هجمات الحوثيين على سفن الشحن في البحر الأحمر، وأيضاً تراجع إيرادات السياحة بسبب الحرب على غزة، القريبة من الأراضي المصرية.

"غولدمان ساكس" يشيد بصفقة رأس الحكمة

وفي السياق، أثنى بنك "غولدمان ساكس" على صفقة رأس الحكمة التي تم إبرامها مع الإماراتيين، معتبراً إياها عاملاً مساعداً لحل أزمة العملة الأجنبية في مصر.

وقال بنك الاستثمار إن الاتفاق مع المستثمرين الإماراتيين "يوفر فرصة لحل الأزمة المصرية، كونه يسمح بدخول 24 مليار دولار صافية من الاستثمارات الخارجية للبلاد خلال شهرين".

وقال "غولدمان ساكس"، عقب الإعلان عن الصفقة الجمعة، إن حجم الاستثمارات جاء أكبر كثيراً من التوقعات، كما أنه يأتي بالعملة الأجنبية للبلاد أسرع كثيراً مما كان متصوراً.

وكتب المحلل الاستراتيجي في "غولدمان ساكس" فاروق سوسة: "إلى جانب برنامج موسع لصندوق النقد الدولي، فهذا من شأنه أن يوفر سيولة كافية لتغطية فجوة التمويل في مصر على مدى السنوات الأربع المقبلة".

وأضاف أن "إنهاء الأزمة قد ينطوي على بعض التخفيض للجنيه المصري، ولكن بشكل أقل نسبياً مقارنة بالأسعار التي وصلت إليها السوق الموازية، نظراً للموارد الضخمة التي ستكون متاحة من العملات الأجنبية".

وتوقع سوسة تراجع المضاربة على العملة الأجنبية في مصر، واستعادة العملة المحلية لبعض الثقة، في الطريق لاستعادة السيولة في الاتجاهين في سوق الصرف في البلاد.

مجلس النواب يقر زيادة رسوم على جوازات السفر لتصبح 1000 جنيه

(قانوني . جريدة الوطن)

وافق مجلس النواب في جلسته العامة المنعقدة الآن برئاسة المستشار أحمد سعد الدين وكيل المجلس، نهائيا، على تعديل بعض أحكام القانون رقم97 لسنة 1959 في شأن جوازات السفر.

تعديلات قانون جوازات السفر

وجاءت التعديلات على النحو الآتي: «يستبدل نص الفقرة الأولى المادة (8) في القانون رقم 97 لسنة 1959 المشار إليه بالآتي: تعيين شكل جواز السفر بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة وزير الخارجية، وتحديد مدة صلاحيته ومواصفاته، وقيمة الرسم الذي يحصل عنه، وذلك بما لا يجاوز 1000 جنيه، إضافة إلى الرسوم المقررة بقوانين أخرى.

إصدار جواز السفر إلكترونيا

وأكد أحمد صالح، عضو لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، خلال عرض تقرير اللجنة أمام مجلس النواب اليوم، أنّ تعديل القانون يهدف لتحقيق الحماية المالية لموازنة الدولة، عن طريق تقليل الخسائر الناجمة عن التقلبات

في أسعار الصرف لإصدار جواز السفر إلكترونيا بما يتوافق مع المعايير العالمية الجديدة ومتطلبات منظمة الطيران المدني الدولي مع توفير أمان أفضل وفعالية كبيرة في مكافحة التزوير لجوازات السفر.

وأوضح أنّه جرى تعديل رسم الحصول على جواز السفر في ضوء الالتزامات بالمواثيق والاتفاقيات الدولية التي حددت طرق تأمين وثائق السفر، وما يوجبه ذلك من إجراء تعديلات دورية على علامات تأمين الجوازات لتحقيق مزيد من الضمانات.

مصرع 9 مواطنين في حادث غرق معدية بمنشأة القناطر

(مجتمع . العربي الجديد)

لقي تسعة مصريين مصرعهم، وأصيب أربعة آخرون، اليوم الأحد، في حادث غرق معدية قرية نكلا بمركز منشأة القناطر في محافظة الجيزة، وجميعهم من العاملين بشركة النصر العامة للمقاولات (حسن علام)، وكانوا في طريقهم إلى مقر عملهم بمشروع "مستقبل مصر" التابع للجيش، والذي يقع على امتداد طريق محور روض الفرج – الضبعة.

وحسب شهود عيان، سرعان ما غرق مركب صيد صغير، يستخدمه أهالي قرية نكلا كمعدية في النيل، وعلى متنه ثلاثة عشر عاملاً، إثر حدوث عطل مفاجئ به، علماً بأن جميع الضحايا من المقيمين في القرية.

وانتشلت شرطة المسطحات المائية والإنقاذ النهري جثمانين اثنين فقط من الضحايا، فيما لا يزال البحث جارياً عن جثامين السبعة الآخرين، في ظل صعوبة عمليات المسح والتمشيط بسبب سرعة التيار بنهر النيل في هذه المنطقة.

وجرى نقل المصابين الأربعة إلى مستشفى مبارك المركزي بالجيزة لتلقي العلاج اللازم، ونقل جثتين من الضحايا إلى المشرحة تحت تصرف النيابة العامة التي تولت التحقيقات في الحادث، وشكلت فريقاً لكشف ملابساته.

ويعاني العمال في مصر من تردي أوضاعهم المعيشية بفعل التضخم والغلاء، لا سيما مع تدني أجورهم مقارنة بالارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية، وتوقف الكثير من المصانع والأنشطة التجارية عن العمل، بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد في البلاد.

وقبل نحو عامين، لقي ثمانية أطفال مصرعهم غرقاً، ونجا خمسة عشر طفلاً آخرون، عقب سقوط سيارة نقل كانوا يستقلونها في نهر النيل، في نطاق قرية القطا، التابعة لمركز منشأة القناطر في الجيزة، في أثناء عودتهم من مزرعة يعملون فيها إلى منازلهم في إحدى قرى محافظة المنوفية.

وارتفعت عمالة الأطفال في مصر بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً في القرى والأرياف، نتيجة غلاء الأسعار وتراجع دخل العائلات، مع فقدان الجنيه (العملة المحلية) أكثر من نصف قيمته مقابل الدولار في غضون عامين، وتضاعف أسعار السلع والخدمات كافة.

مدبولي يعلن إفراج تدريجي عن السلع الغذائية والأدوية والأعلاف الموجودة في الجمارك

(اقتصاد . جريدة الوطن)

عقد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء اجتماعًا اليوم؛ لمتابعة موقف توفير التمويل المطلوب من النقد الأجنبي للسلع الاستراتيجية والأدوية، وذلك بحضور حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، والدكتور على المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية، والسيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، واللواء هشام مندور، مدير إدارة الإنتاج بجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، ومحمد أبوموسى مساعد محافظ البنك المركزي، والدكتور أحمد سمير رئيس قطاع موازنات البنية التحتية بوزارة المالية ومسئولي الجهات المعنية.

وصرح المستشار محمد الحمصاني المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء بأن الاجتماع تناول موقف توفير السلع الاستراتيجية بالأسواق، وكذا توفير التمويل المطلوب من النقد الأجنبي لتلك السلع وبخاصة: القمح، الزيت، الألبان «البودرة».

وذكر المتحدث الرسمي أنّ محافظ البنك المركزي أكّد خلال الاجتماع وجود أجندة أولويات حاليًا يتم العمل في إطارها، يأتي على رأسها توفير التمويل من النقد الأجنبي للسلع الاستراتيجية والأدوية، وبالفعل يتم التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بهذا الشأن.

وفي الإطار نفسه، أوضح «الحمصاني» أنّ الاجتماع استعرض بعض التقارير التي ترصد إجمالي ما يوجد في الجمارك من السلع الغذائية، والأدوية، والأعلاف، حيث تمت الإشارة إلى أن إجمالي الموجود حاليًا منها بقيمة نحو 1.3 مليار دولار.

كما تمت الإشارة إلى أنّ الأسواق استجابت للأخبار الإيجابية الأخيرة، وحدث بالفعل انخفاض في أسعار كل من الذرة، والفول الصويا، وهناك متابعة مستمرة لحركة الأسواق في هذه الفترة.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أنّ الاجتماع ناقش أيضًا الأسعار المتوقعة لتوريد أردب القمح هذا العام، حيث من المتوقع زيادة أسعار التوريد -دعمًا للفلاح، في ضوء توجيهات القيادة السياسية- في ظل ارتفاع نسب التضخم، وسيتم عرض الأسعار النهائية قريبًا على مجلس الوزراء.

وفي ختام الاجتماع، وجه رئيس مجلس الوزراء بحصر مختلف السلع الموجودة في الجمارك؛ بهدف العمل خلال الفترة المقبلة على سرعة الإفراج عنها، من خلال إعداد خطة إفراج تدريجي، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون الأولوية القصوى للسلع الغذائية، والأدوية، والأعلاف.

كما وجه مدبولي بسرعة عقد اجتماع بين وزراء التموين، والمالية، والزراعة، للتوافق على سعر توريد أردب القمح، وعرضه على مجلس الوزراء قريبًا.

الحكومة تنفي تسرب فيروس تنفسي جديد لمصر عبر الوافدين من الخارج

(صحة . جريدة الشروق)

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، ما تداولته بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، من أنباء بشأن تسرب فيروس تنفسي جديد إلى مصر عبر الوافدين من الخارج، مشيرا إلى أنه تواصل مع وزارة الصحة والسكان، والتي نفت تلك الأنباء، مؤكدةً أنه لا صحة لتسرب فيروس تنفسي جديد إلى مصر عبر الوافدين من الخارج.

وشددت وزارة الصحة، على أن الوضع الصحي في مصر مطمئن ومستقر تماماً ولا يوجد أي تفش لفيروسات أو أي أمراض وبائية على مستوى الجمهورية، لافتة إلى امتلاك مصر برنامج ترصد وتقصي للأمراض الوبائية يعمل بشكل فعال في الاكتشاف والرصد المبكر لأية أوبئة أو أمراض.

وأضافت الصحة، أنه يتم تطبيق كافة التدابير الاحترازية بالمطارات والموانئ المصرية على القادمين من الدول التي بها مناطق موبوءة، مناشدةً المواطنين عدم الانسياق وراء تلك الشائعات، مع ضرورة استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية.

مصر تسدد 1.1 مليار دولار من ديون صندوق النقد منذ بداية 2024

(اقتصاد . العربي الجديد)

سددت مصر 1.1 مليار دولار من ديونها المستحقة لصندوق النقد الدولي خلال أول شهرين من العام الحالي، من إجمالي 6.7 مليارات دولار مستحقة خلال 2024.

وبحسب بيانات الصندوق التي نشرتها صحيفة "البورصة" الاقتصادية المحلية السبت، فإن مصر سددت 255 مليون دولار في يناير/ كانون الثاني الماضي، و817 مليون دولار في فبراير/ شباط الجاري.

كما يتعين على مصر سداد نحو 432.3 مليون دولار خلال مارس/ آذار المقبل، وفقاً للبيانات نفسها.

وحصلت مصر خلال جائحة كورونا على حزمة مساعدات تقدر بنحو 8 مليارات دولار، إضافة إلى نحو 12 مليار دولار قيمة قرضها في 2016 الذي نفذت من خلاله برنامج الإصلاح الاقتصادي.

كما أقر الصندوق، في ديسمبر/ كانون الأول 2022، اتفاقاً بقيمة ثلاثة مليارات دولار لمدة 46 شهراً، وقال إنها ستحفز تمويلاً إضافياً يبلغ حوالي 14 مليار دولار.

وسددت مصر وفقاً للصحيفة ذاتها في 2021 نحو 920.2 مليون دولار من ديون الصندوق، ونحو 1.8 مليار دولار في 2022، ونحو 3.75 مليارات دولار في 2023.

وبلغ إجمالي أصل الدين الذي سددته مصر 5.03 مليارات دولار فيما يتبقى عليها سداد نحو 15 مليار دولار بخلاف الفوائد.

وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي على هامش توقيع عقود مشروع تطوير وتنمية منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي في محافظة مطروح المصرية، باستثمارات إماراتية، الجمعة، إن التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بات قريباً للغاية.

وتراوحت التوقعات للقرض الجديد بعد زيادته إلى ما بين 6 و10 مليارات دولار، بخلاف تمويلات متعددة الأطراف، أفصح عنها مؤخراً رئيس الوزراء المصري، وخص بالذكر البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مؤكداً أن الاتفاق معهم بات على بعد خطوات.

وقال صندوق النقد الخميس الماضي، إن المحادثات مع مصر لتعزيز برنامج قرض من الصندوق تحرز تقدماً ممتازاً، وإن البلاد تحتاج إلى "حزمة دعم شاملة للغاية" للتعامل مع التحديات الاقتصادية، بما في ذلك الضغوط التي تفرضها الحرب في غزة.

وأكدت المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي جولي كوزاك في مؤتمر صحافي اعتيادي أن فريق الصندوق والسلطات المصرية اتفقوا على العناصر الرئيسية في تعديل البرنامج، في إطار المراجعتين الأولى والثانية اللتين تم دمجهما لقرض مصر الحالي البالغ ثلاثة مليارات دولار.

وأضافت أن "السلطات عبّرت عن التزام قوي" بها، بينما أحجمت كوزاك عن مناقشة تفاصيل الحزمة المصرية، لأن المفاوضات ما زالت مستمرة.

وانخفضت توقعات الصندوق للنمو في مصر لعام 2024 بنحو 0.6 نقطة مئوية إلى 3%.

وسرعت مصر الخُطا نحو تمويل الفجوة التمويلية بالصفقة الكبرى التي أعلنت عنها عبر شراكة تطوير رأس الحكمة باستثمارات 24 مليار دولار، بخلاف تحويل ودائع بقيمة 11 مليار دولار إلى الجنيه المصري.

وخفضت مصر عملتها المحلية ثلاث مرات في الفترة من مارس 2022 إلى يناير/ كانون الثاني 2023، ما أدى إلى تراجع قيمة الجنيه الفعلية من 15.70 إلى 51.50 جنيهاً للدولار في السوق الموازية، مقابل نحو 30.95 جنيهاً في السوق الرسمية.

رئاسة الوزراء: الحصيلة الدولارية لصفقة رأس الحكمة ستنفق لتحسين معيشة المواطنين

(اقتصاد . شبكة رصد)

أكد محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، أن الاستثمارات القادمة عبر صفقة مشروع رأس الحكمة لن تقل عن 150 مليار دولار، مشيرا إلى أن المؤسسات المالية الدولية تحدثت عن هذا التمويل الضخم وستغطي الاحتياجات التمويلية في مصر والفجوة الدولارية لمصر لبضع سنوات.

وتحدث محمد الحمصاني، عن الإنفاق للحصيلة الدولارية التي حصلت عليها مصر، موضحًا أنه من أهم أولويات

الدولة في الخطة الاستثمارية هو الإنفاق على الصحة والتعليم وبرنامج حياة كريمة لتحسين حياة معيشة المواطنين، بجانب الاحتياجات الدولارية ذات الأولوية المرتبطة بالطاقة.

وأوضح متحدث الحكومة، خلال تصريحات إعلامية، أن مشروع رأس الحكمة هو بادرة وبداية عدد من المشروعات الاستثمارية الأخرى التي تسعى الحكومة المصرية على التعاقد عليها خلال الفترة المقبلة.

وأضاف محمد الحمصاني، أنه بفضل مثل هذه المشروعات الاستثمارية الكبرى ستكون مصر قادرة على مواجهة التحديات الراهنة، مؤكدا أن المشروع سيستغرق تنفيذه عدة سنوات وسيبدأ على عدد من المراحل، والمخطط النهائي للمشروع سيتم العمل عليه خلال الفترة المقبلة، موضحًا أن شركة أبوظبي أعلنت بدء أعمال المشروع العام المقبل.

/ moasher